

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

السنة: أولى ماستر

التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

المقياس: التسيير البنكي

الفوج: 02

بحث بعنوان:

منهاج إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات بازل 3

تحت إشراف الأستاذة:

* ر . ضيف

من إعداد الطالبات:

- أسماء يعقوب
- أميرة كريوط
- نهلة جعريط

السنة الجامعية : 2025/2024

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

المطلب الثاني: أنواع المخاطر المصرفية

المطلب الثالث: أساليب التعامل مع المخاطر والعوامل المؤثرة فيها

المبحث الثاني: المنظور العام لإدارة المخاطر المصرفية

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية

المطلب الثالث: أدوات وخطوات إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل 3

المطلب الأول: الصلاح المصرفي واتفاقية بازل 3

المطلب الثاني: واقع وأفاق بازل 3 لإدارة المخاطر المصرفية

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

تعتبر سلامة الاقتصاد وفعالية السياسة النقدية لأي بلد على المدى سلامة الجهاز المالي والمصرفي, حيث أصبحت الصناعة المصرفية تركز في مضمونها على فن إدارة المخاطر وذلك على ضوء ما شهدته الصناعة المصرفية من افتتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية , وذلك من أجل المحافظة على قوة وسلامة هذا الجهاز. فلقد أصبحت الجهاز المصرفي في الأونة الأخيرة أكثر عرضة للمخاطر مما دفع العديد من الهيئات واللجان والمنظمات الدولية المتخصصة على البحث في وسائل لتعزيز الاستقرار المالي وإدارة المخاطر , وعلى رأس هذه المؤسسة لجنة بازل لرقابة المصرفية, التي حرص على تنظيم العمل المصرفي وسلاسته ووضع قواعد احترازية لرقابة المصرفية , تلتزم المصارف بضمان سيولتها ملائتها إتجاه العملاء.

اشكالية البحث:

- كيف تتم إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات لجنة بازل 3 ؟
وللإجابة على هذا التساؤل تتم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :
1. كيف تتم إدارة المخاطر المصرفية ؟
 2. كيف يتم إدارة المخاطر في المصارف وفق مقررات لجنة بازل؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على المخاطر المصرفية
2. تحديد أساليب ومراحل إدارة المخاطر المصرفية
3. إظهار كيفية إدارة المخاطر المصرفية وفق معايير لجنة بازل

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في إبراز دور لجنة بازل للرقابة المصرفية في إدارة المخاطر في ظل تداعيات العولمة المالية وتطوير الصناعة المصرفية , مما ساعد على تنوع المخاطر وتزايدها, إلى حيث انفجار الازمة المالية التي اعادت تسليط الضوء على أهمية الامتثال والتطبيق الجيد لمقررات لجنة بازل 3

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي, لاستعراض الإطار النظري ولإدارة المخاطر وعرض محتويات إتقافيات بازل 3 لإدارة المخاطر المصرفية, بما في ذلك المنهج الذي يبرز تاريخ وتطور هذه المفاهيم.

دراسات السابقة:

بركات سارة(2014): بعنوان دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية, دراسة حالة بنك سوسي جنرال الجزائر. أطروحة دكتوراه , علوم اقتصادية ,جامعة محمد خيضر , بسكرة, وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال إدارة المخاطر .

خطة البحث:

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث كل مبحث إلى 3 مطالب والمبحث الأخير إلى مطلبين:

المبحث الاول: يتعلق بالإطار المفاهيمي حول المخاطر المصرفية حيث تم التطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية للمخاطر المصرفية.

المبحث الثاني: بعنوان المنظور العام لإدارة المخاطر المصرفية وأدوات وخطوات عملية إدارتها

المبحث الثالث: بعنوان إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل3, تم تطرق فيه إلى الإصلاح المصرفي واتفاقية بازل 3 وواقع إدارة المخاطر المصرفية وأفاقها . تلتزم المصارف بضمان سيولتها ملائمتها إتجاه العملاء

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المصرفية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

أولاً: نشأة وتعريف المخاطر المصرفية

1. نشأة المخاطر المصرفية:

إن تميز البيئة المصرفية خلال فترة السبعينات هو الاستقرار الذي كان نتيجة تضافر عدة عوامل ساعدت على تحقيقه، فقد كانت الصناعة المصرفية تخضع للتنظيم القانوني، والعلميات المصرفية التجارية كانت تقوم أساساً بتجميع الموارد الافتراض، كما أن محدودية المنافسة سهلت على تحقيق ربحية معتبرة ومستقرة، فضلاً على أن الهيئات التنظيمية مشغولة بسلامة الصناعة والسيطرة على قوة خلق النقود الخاصة بها، هذا بالإضافة إلى كون حوافز التغيير والمنافسة كانت منخفضة.¹

أما في السبعينات والثمانينات فكانت الفترات التي حملت معها موجات من التغيير الجذوى في الصناعة، وكان هناك ثلاثة عوامل معيقة للبنك وهي:²

. الدور المتضخم الأسواق المالية

. التحرر من اللوائح والقواعد التنظيمية.

. ازدياد المنافسة.

الأمر الذي أدى إلى اتساع المنتجات والخدمات المصرفية، وابتكار منتجات جديدة باستمرار خاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية، كما نشط البحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة حيث تطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات وبطاقة الائتمان والمشتقات بمعدل سريع، كما دخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة وتناقصت الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال واشتدت المنافسة داخل الحصص القائمة.

إن موجات التغيير آنذاك ولدت المخاطر المصرفية وزادت من حدتها خاصة مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى رأس المال، وازدياد تقلب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدثت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية .

¹ طارق عبد العلي حماد، إدارة المخاطر، أفراد إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003، ص194

² حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، 2014، ص48

2. تعريف المخاطر المصرفية:

من الصعب جدا تحديد بصورة عامة مفهوم الخطر لهذا تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر, ويمكن أن تعرض البعض منها كما يلي:

. تعريف المخاطر بأنها الخسائر والأضرار التي تصيب المستثمر نتيجة عدم التنبؤ بعوائد الاستثمار وهي جزء طبيعي من قرار القرض والبنك وتمثل جزءا لا تتجزأ من طبيعة نشاطه والتي تسعى البنوك لضبط منبعه الذي يشمل على العناصر الآتية:

. نقص التنبؤ

. نقص السيولة

. رغبة البنك في التعرض لها قصد تعظيم الربح¹

. عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الوم أ المخاطر بأنها: احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال, أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على أهدافه وغاياته, حيث أن مثل هذه القيود تؤدي الى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة, وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى.

. كما عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي الخطر بأنه " مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها, ويمكن أن يكون الأثر سلبيا فيطلق عليه تهديد, أما اذا كان إيجابيا فيطلق فرصة²

وكمجمل التعاريف السابقة يمكن تعريف المخاطر المصرفية على أنها " احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها , أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين, مما ينتج عنه آثار سلبية لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجيات بنجاح.³

ثانيا: مصادر المخاطر المصرفية

في الوقت الحاضر تنوعت مصادر المخاطر المصرفية, وذلك بتنوع أنشطتها مع تزايد معدلات الترابط والتداخل في الحياة الاقتصادية. وتتمثل مصادر المخاطر المصرفية فيما يلي:

¹ خالد أحمد علي, فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, مصر, 2019, ص62

² http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647924.html, يوم 2 مارس 2025, على لساعة 2:46

³ محمد زرقون, حمزة طيبي, نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية, وفق معايير لجنة بازل, جامعة قاصدي مرباح بورقلة - الجزائر.

2008, ص4

1. المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر العامة أو المخاطر السوقية وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ فيها باحتمالات حصولها وبما أن المخاطر النظامية تصيب كافة الأوراق المالية نظرا لان مصدرها ظروف السوق عامة فإنه لا يمكن تجنبها نهائيا بالتنوع بمعنى أن التنوع وزيادة عدد الاستثمارات لا يفيد في الحد من هذه المخاطر.

2. المخاطر اللانظامية: يطلق عليها تسميات متعددة, منها المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر القابلة للتنوع والمخاطر الخاصة, حيث تعرف على أنها ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي تكون فريدة أو خاصة بالمؤسسة أو بالصناعة, أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تتفرد بها ورقة مالية معين. فالتغيرات مثل إضراب العمال والاختفاء الإدارية والعملات الإعلانية وتغير أدوات المستهلكين والدعاوى القضائية, تسبب قابلية عوائد مؤسسة ما للتباين ويكون هذا التباين غير مستقل عن العوامل المنتظمة مستقلا عن العوامل المؤثرة على الصناعات والأسواق والأوراق المالية الأخرى.

3. المخاطر الكلية: هي مجموع المخاطر النظامية مع المخاطر اللانظامية لتشكيل المخاطر الكلية أو المخاطر المحفظة , وهذه المخاطر هي التي يستحملها المصرف , وباعتبار أن المصرف يستطيع التأثير على المخاطر اللانظامية فإنه لا يستطيع التأثير على المخاطر النظامية وبالتالي فإنه يمكن التقليل من المخاطر الكلية الى أقصى حد درجة ممكنة وذلك عن طريق التحكم في المخاطر النظامية.

المطلب الثاني أنواع المخاطر المصرفية

يمكن تصنيف المخاطر المصرفية الى مخاطر مالية والغير مالية كما يلي:

1. المخاطر المالية:

وتظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للمصارف وتشمل أنواع مختلفة من المخاطر تتمثل في الآتي:¹

1.1 المخاطر الائتمانية: تعد من اهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف, كما تعرف بأنها مخاطر الطرف المقابل فهي الخطر الأول الذي تواجهه البنوك وذلك لأنها مرتبطة بالنشاط الأساسي الذي يمارسه البنك المتمثل في الوساطة المالية, تعرف مخاطر الائتمان بوجه عام بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء

¹ صادق راشد الشمري, استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية, دار اليازوري لنشر وتوزيع, الأردن, 2013, ص54

أحد الأطراف بالتزاماته المتعهد بها مما يؤدي بالبنك إلى الوقوع في الخطر، وتنشأ المخاطر الائتمانية من إحصائية عدم سداد المقرضين التزاماتهم المالية المستحقة للمصرف

2.1 مخاطر السيولة: حيث يمكن ان يقع البنك في أزمة سيولة أو نقص في الموارد المالية مما يترتب

عليه عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته المستحقة وذلك نتيجة اتباعه لسياسة ائتمانية غير عقلانية او سوء تسيير الموارد المتوفرة لديها سيؤدي الى عدم توافق زمني بين أجال الاستحقاق للقروض الممنوحة وأجال استحقاق الودائع لدى البنك ويتجلى خطر السيولة عندما ل تكون حجم السيولة لدى البنك غير كافية لمقابلة الالتزامات

3.1 مخاطر السوق: تواجه المصارف خطر خسارة جزء من أصولها نتيجة لتحركات الاسعار في السوق

و تتمثل هذه المخاطر في امكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية، وتنشأ من تذبذبات فب المراكز المأخوذة في أسواق الأسهم، العملات وغيرها من الأسباب ومن أنواع مخاطر السوق :

مخاطر تقلبات اسعار الفائدة : هو الخطر الحالي والمستقبلي الذي يحدث نتيجة تغير أسعار الفائدة

وعدم ملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات التي يمتلكها المصرف

مخاطر تقلبات أسعار الصرف : هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك و

رأسماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف

4.1 مخاطر الرافعة: ويقصد بها زيادة نسبة الأموال المقرضة الى رأس المال الكلي والتي تؤدي الى

زيادة المخاطر كلما زادت هذه النسبة، وهناك نوعان من الرفع هما:

الرفع المالي: والذي ينجم عن الأعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون والتي تعود الى اعتماد المصرف

على أموال مقرضة.

الرفع التشغيلي: ويتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق مباشرة بعمليات وأنشطة المصرف مثل مرتبات

الادارة وغيرها.

2. المخاطر غير مالية:

المخاطر المالية التي تتعرض لها المصارف هي المخاطر بتعريف كل واحدة كما يلي:

1.2 المخاطر التشغيلية: عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية ضمن اتفاقية بازل 2

على أنها " مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة او فشل العمليات الداخلية , والعنصر البشري, الأنظمة والأحداث الخارجية.

2.2 المخاطر الاستراتيجية: تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبة للبنك يحدد من خلالها المسار الواجب إتباعه لتحقيق أهدافه في الأجل القصير والطويل في ظل الظروف البيئة العامة وظروف المنافسين و اعتمادا على تحليل القوة الذاتية.

3.2 مخاطر السمعة: يرتبط نجاح المصارف في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة, وتنشأ مخاطر السمعة في حالة قيام المصرف بتقديم خدمات فير كفاءة, أو عدم انتظام تقديم الخدمة, كذلك قد تنشأ هذه المخاطر في حالة نقصه متطلبات الإفصاح للزمتة للعملاء او عند حدوث انتهاك للخصوصية, كذلك ترتبط هذه المخاطر بإدارة وعدم نزاهتها مما تنعكس سلبا على الأداء المصرفي في جميع أنشطته وفعالياته.

4.2 المخاطر التنظيمية: تنشأ هذه المخاطر عن عدم الالتزام بالإرشادات التنظيمية, والتي تؤدي الى أرباح البنك ورأسماله نتيجة لعدم تقيديه بالأنظمة والقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت الى آخر, وإن هذا النوع من المخاطر يعرض البنك لغرامات مالية وربما مخاطر السمعة وبالتالي التأثير على نشاطاته بشكل عام.

المطلب الثالث: أساليب التعامل مع المخاطر والعوامل المؤثرة فيها

1. أساليب التعامل مع المخاطر المصرفية:

1.1 تجنب المخاطر: يمكن تجنب المخاطر في البنوك من خلال ما يلي:

. الامتناع عن منح القروض مرتفعة المخاطر

. تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الأجل.

2.1 تخفيض المخاطر: ويكون ذلك بتخفيض الاستثمارات التي تواجه المخاطر , وتقوم البنوك بتخفيض

المخاطر من خلال ما يلي:

. رصد القروض ومعرفة الأسباب التي أدت الى مشاكل التوقف عن الدفع

. تقليل مخاطر أسعار الفائدة من خلال اعتماد سياسة مصرفية سليمة وادارة الموجودات والمطلوبات

المصرفية.¹

2. العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية:

هناك خمسة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي:²

. التغييرات القانونية والاشرفية

¹ دريد كامل آل الشبيب, إدارة البنوك المعاصرة, دار المسيرة , الأردن, الطبعة الاولى, 2012, ص264,263

² حياة نجار, مرجع سبق ذكره, ص49

- . تذبذب العوامل الخارجية
- . اتساع أعمال البنوك خارج البنوك خارج الميزانية
- . زيادة الضغوط التنافسية.
- . التطورات التكنولوجية.

المبحث الثاني: المنظور العام للإدارة المخاطر المصرفية

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

أولاً: نشأة المخاطر المصرفية

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية بمثابة صمام أمان في إدارة البنوك وسلامتها فعمل البنك مقرون بدرجة المخاطرة، بل أكثر من ذلك فهي تبني عوائدها على درجة المخاطر المصرفية المحتملة في خدماتها المصرفية. حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة " هارفرد بزنس ريفيو " عام 1956 حيث طرح المؤلف وقتها فطرة مختلفة وهي أن شخصاً ما بداخل المنظمة يجب أن يكون مسؤولاً عن إدارة المخاطر المنظمة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة المخاطر وممارسة إدارة المخاطر في البنوك.¹

ثانياً: تعريف إدارة المخاطر المصرفية

هناك عدت تعاريف نذكر منها ما يلي:²

1. عرفت لجنة التنظيم المصرفي " هي هيئة قطاع البنوك الو م أ " هي تلك العملية تتم ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن حدود المقبولة والاطر الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة المصرف للمخاطر .
 2. كذلك تعرف بأنها " العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر الى ادنى حد ممكن للمحافظة على متطلبات السيولة والأمان "
 3. وهناك من يعرفها بأنها " كافة الاجراءات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل وضع حد للأثار السلبية الناتجة عن تلك المخاطر والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن
- من خلال تعاريف السابقة نستنتج أن إدارة المخاطر هي " عملية تحديد وقياس ومراقبة المخاطر لتجنبها وكبحها وضبطها لتخفيف من أثارها.

¹ نفس مرجع السابق، ص 22

² نفس مرجع سابق ، ص22

ثالثاً: أهمية إدارة المخاطر المصرفية

إدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها قد تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر بعد الأزمات المالية العديدة مما دفع السلطات الرقابية وجهات الإشرافية الدولية أن تعمل بجد للوصول الى نظام ادارة المخاطر ذي هيكلية جيدة لذلك أهمية إدارة المخاطر تبرز من خلال الاتي:¹

. المحافظة على الأصول البنك وبالتالي المحافظة على حقوق مختلف المتعاملين.

. مراقبة مختلف الأنشطة البنكية والسيطرة عليها.

. اعطاء الحل اللزم لكل نوع المخاطر المحتملة كما وكيفا.

. مواجهة الخسائر المحتملة من خلال الحد منها وتأمينها أو تحويلها جهة أخرى.

. العمل على اعطاء الصورة المثالية للبنك من أجل كسب ثقة المودعين والدائنين و المستثمرين.

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية²

. أن يكون كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة المستقلة لإدارة المخاطر فنتولى تنفيذ تلك السياسات, كما

تقوم بقياس ومراقبة المخاطر بشكل دوري.

. تعيين مسؤول لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه الخبرة الكافية في المجال والربحية.

. تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر و الربحية.

. وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر لكل بنك لتحديد مستوى كل نوع من مخاطر لتحديد تأثيرها

على ربحية البنك وملاءته الرأس مالية.

. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر وضع لضوابط الأمان ملائمة لها.

. وضع خطط لحالة الطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الازمات يوافق عليها مسؤولين ذوي العلاقة

التأكد أن بنك قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الانظمة

. الافصاح على المعلومات لأصحاب الحسابات الاستثمار بصورة ملائمة ومنظمة كي يتمكن أصحابها

من تقييم المخاطر المحتملة.

المطلب الثالث: أدوات وخطوات إدارة المخاطر البنكية

قبل تحديد مراحل إدارة المخاطر وجب علينا التطرق إلى أدوات أو تقنيات إدارة المخاطر, الذي يعتبر

اختيار أداة منها لمواجهة المخاطر من أهم مراحل إدارة المخاطر و أدقها.³

¹ صادق راشد الشمري, ص46

² حياة نجار, مرجع سبق ذكره , ص24

³ نفس مرجع السابق , ص26

أولاً: أدوات المخاطر المصرفية:

1. التحكم في المخاطر: يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة، وتشمل هذه التقنيات تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابية.

2. تمويل المخاطر: يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الاموال لتعويض الخسائر التي تحدث ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة أساسية شكلين هوما التحوط وتحويل

أ . **التحوط:** من طرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض العملات المختلفة أو عقود السراء والبيع.

ب **التحويل:** تمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله الى طرف آخر نظير دفع لهذا الطرف مع الاحتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكية لهذا الشيء .

ثانياً: خطوات إدارة المخاطر البنكية

يمكن ادارة المخاطر المصرفية من خلال الخطوات التالية:

1. تحديد الهدف: تمثل الخطوة الاولى في ادارة المخاطر في تقارير ما تود المنظمة أن يفعله

برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة و الوصول الى أقصى فائدة من تقنيات المرتبطة بالإدارة حيث أن الهدف الاساسي الادارة هو حماية كفاءة وأنشطة المنشأة لتأكد من عدم وجود أخطار صافية أو خسائر متوقعة تعيق من تحقيق أهداف المنشأة هذا الهدف يضمن أمرين هما:

. تجنب الخسائر التي يمكن أن يعيق المنشأة من أداء أنشطتها المختلفة أو ينتج عنها الافلاس

. حماية العاملين بالمنشأة من أخطار الاشخاص مثل : الوفاة والاصابة والمرض.

2. اكتشاف الخطر: ويتم ذلك من خلال وجود ادارة المشروع وإدارة المخاطر وتقوم هذه الادارة بدراسة

أوجه النشاط المختلفة بالمشروع من انتاج وتخزين وشراء وبيع وتمويل واختيار العاملين و تدريبهم وذلك بهدف اكتشاف الاخطار التي تعرض لها المشروع ولتسهيل عملية اكتشاف الخطر بالمشروع تقوم ادارة المخاطر بأعداد التبويب شامل لأخطار المختلفة التي يتوقع أن يواجهها.

3. تقييم الخطر: يشتمل على :

. تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيرها عليه.

. وضع حدود قصوى لما يكون البنك قادر على تحمل من خسائر نتيجة مع هذه المخاطر

. حيث يجب على ادارة المخاطر تقييم هذه المخاطر التي يتم اكتشافها وتحديدتها ويقصد هذا التقييم الأولويات لأخطار ذات الأثر الجسيم حيث يتم تبويبها في مجموعة.

4. تحديد المبادئ واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخاطر لإتخاذ القرار: بعد تحديد الخطر الأخطار وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر على حدة. وهناك مدخلان أساسيين لتعامل مع الإخطار التي تواجه الفرد و المؤسسة.

المبحث الثالث: إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل3

المطلب الأول: الإصلاح المصرفي واتفاقية بازل3

لقد برهنت الأزمة المالية العالمية على مقررات بازل2 مما استوجب على اللجنة مراجعتها وإعادتها بلورتها بشكل يتماشى مع ظروف تلك الفترة لامتناس اكبر قدر ممكن من الخسائر التي سجلها القطاع المصرفي خاصة والاقتصاد العالمي ككل، وذلك عبر اتفاقية بازل3.

أولاً: الأزمة المالية العالمية 2008 والانتقال الى بازل3

1. تعريف الازمة المالية:¹

لا يوجد تعريف محدد للازمة المالية سنستعرض فيما يلي تعريف الذي سيرفع الألتباس الذي يحيط بهذا المصطلح والوصول الى صورة شاملة له.

عادت ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي سببها الرئيسي تدفق رؤوس الأموال الضخمة للداخل ويرفقا توسع مفرط وسريع في القراض دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقرضين، كما تعرف الازمة المالية العالمية على انها اضطراب حاد ومفاجيء في بعض التوازنات الاقتصادية يتبع الانهيار في عدد المؤسسات المالية تمتد الى القطاعات الاخرى.

فالأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجيء في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد أثاره الى القطاعات الأخرى.

¹أمنية موسلي، عدوى الأزمة المالية، مكتبة الوفاء، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص19

2. الازمة المالية العالمية على ضوء اتفاقية بازل 2:

1.2 تعريف الأزمة المالية العالمية 2008:

ظهرت وانفجرت الازمة المالية بقوة في 15 سبتمبر 2008, عندما أعلن عن إفلاس مصرف " ليمان برادرز" احد أكبر خمسة مصارف في أعمال في ال و ا م, نتيجة أزمة الرهونات العقارية فقد استيقظ العالم على أوتار أزمة مالية عالمية أتت من نفس منبع الكساد الكبير, وتسارعت خطاها بدرجة كبيرة امتدت الى كافة دول العالم.¹

2.2 الازمة المالية ونقائص بازل 2 :

ان حدوث الازمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزيز ملاءة الجهاز المصرفي, وهو ما عجل بمراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية. ويمكن عرض أهم الاسباب الازمة اعتماد على بازل 2 فيما يلي:²

. **الافراط في المديونية:** حيث لجأت البنوك لبناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل

تعظيم أثر الرفع المالي وزيادة المردودية

. **اهمال بعض أنواع المخاطر:** رغم ان اتفاقية بازل2 جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية إلا ان

العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في احداث الأزمة المالية

. **عدم كفاية شفافية السوق**

. **سوء الموازنة بين الالتزامات قصيرة الأجل والأصول طويلة الأجل**

ثانيا: مقررات لجنة بازل3 وسبل تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي

معايير بازل3 جاءت كرد فعل لازمة المالية العالمية خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات فصول

وفشل معايير بازل3 عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 لجنة

بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010, وبعد المصادقة عليه من زعماء مجموعة العشرين فب اجتماعهم في

سيول العاصمة الكورية الجنوبية 12 نوفمبر 2010, وقد تضمنت اتفاقية بازل 3 خمسة محاور الأتية:³

محاور بازل 3 لكفاية رأس المال:

. **المحور الأول:** ينص هذا المحور عل تحسين نوعية وبيئة وشفافية قاعدة رسملة البنوك

¹ حرفوش سهام, صحراوي إيمان, دور الاساليب الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية للبنوك في تخفيف من حدة الازمة المالية الحالية, الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية و الدولية والحوكمة العلمية, ص 2, 3

² حياة نجار, مرجع سبق ذكره, ص 278

³ نفس الجرع السابق, 280

. المحور الثاني: ينص على تغطية المخاطر الجاهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس مال اضافية للمخاطر المذكورة.

. المحور الثالث: أدخل نسبة جديدة وهي رافعة المالية

. المحور الرابع: حيث يفرض المقترح الجديد لبازل على المصارف من جهة اولى تكوين مؤونات الأخطار المتوقعة , أثناء السنوات الجيدة تحسبنا لسنوات الركود, عندما تتدهور نوعية القروض, بدل من الوضع القام حيث تكون المؤونات للديون المشكوك بتحصيلها او الهالكة اي للخسائر المحققة.

. المحور الخامس: يعود لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل لنظام المالي والاسواق بأكملها, و الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معايير عالمي لسيولة. وتقتراح اعتماد نسبتيين. الأول للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة, وتهدف هذه النسبة لجعل المصرف يلبي احتياجات السيولة في حالة حدوث أزمة. اما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنوية في المدى الطويل.

المطلب الثاني: واقع وافاق بازل 3 لإدارة المخاطر المصرفية

سنتطرق ضمن هذا المطلب الى اجراءات ومعايير بازل3, في مجال ادارة المخاطر وماهي السبل الواجب إتباعها للمحافظة على الاستقرار المالي والمصرفي.

أولاً: إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل3:

تولدت عن اتفاقية بازل مجموعة من الاجراءات ومعايير الجديدة التي تم استنباطها من الدروس المستخلصة من أزمة 2008, والتي طبقت بشكل تدريجي على أفق زمني الى غاية سنة 2019 , التي من نشأتها أن تساهم في إدارة المخاطر المصرفية.

ولقد نصت مقررات بازل3 على مجموعة من الاصلاحات الهادفة الى تحسين قاعدة رأس المال التنظيمي من حيث النوع والكم وتعزيز تغطية المخاطر وملاءة المصارف , ومنه الحفظ على الاستقرار المالي والمصرفي. سنعرض أهم ما جاء في الاتفاق: ¹

1. المتطلبات الدنية لرأس المال وفق لمتطلبات اتفاقية بازل3:

وفق للاتفاقية فإن أهم المستجدات التي تخص رأس المال تمثلت في:

¹ نفس المرجع السابق, ص283

1.1 رفع كمية ونوعية الأموال الخاصة: نصت مقررات بازل 3 على رفع وتحسين نوعية الأموال

الخاصة في البنوك، وذلك لتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر ولهذا تم إدخال تغييرات جوهرية على تعريف الأموال الخاصة ثم تقسيم رأس المال الى شريحتين بدل من ثلاثة هما:

. **الشريحة الأولى:** تتكون من قيمة الأسهم العادية والأرباح غير موزعة، كمات تتضمن حقوق ملكية أخرى كالاحتياطات المعلنة، اضافة الى أي أدوات مالية أخرى تستوفي شروط تصنيفها في هذه الشريحة. وسميت هذه الشريحة بالشريحة الإضافية، ويتم الرفع التدريجي لما تمثله النواة الصلبة من قيمة المخاطر من 2% الى 4.5%، أو ما تمثلها الشريحة الإضافية من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فسوف تنتقل من 2% سنة 2012 الى 1% سنة 2013 ثم 1.5% سنة 2015 .

. **الشريحة الثانية:** وتسمى بالأموال الخاصة المكملة وتضم احتياطات اعادة التقييم و المخصصات العامة لخسائر الديون أما تمثله هذه الشريحة من قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر سوف تنخفض تدريجيا، حتى تستقر حتى 2% ابتداء من 2015

1.2 تدعيم الملاءة المالية للبنوك: قامت اتفاقية بازل 3 بتعزيز الملاءة المالية للبنوك من خلال تكوين

هامش حماية من تقلبات الدورية حيث فرضت اتفاقية بازل 3 لتقلبات البيئة الكلية لنشاط البنوك يتراوح بين 0 و 2.5% و بالتالي سوف يتم رفع الشريحة الأولى لتصبح الأموال الخاصة تشكل 7% من اجمالي متطلبات رأس المال، كما تم تشكيل وسادة أمان تكون على مراحل متدرجة بين 2016 و 2019 وذلك لتمكين البنوك من تكوين هامش اضافي يزيد من قدراتها على امتصاص الصدمات في حالة حدوث صدمة شديدة.

2. اعتماد نسبة الرفع المالية:

لقد كان لرفع المالي لأزمة الرهن العقاري في البنوك تمادت في استعمال الرفع المالي في عدم وجود قيود عليها وغياب الرقابة، تهدف هذه النسبة الى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون المصرفي حيث تم فرد نسبة اختبارية قدرها 3% من الشريحة الأولى لرأس المال، على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية.

3. إدخال معايير السيولة العالمية:

قدمت لجنة بازل نظام لتنظيم سيولة جديد يتكون من نسبتين هما:

1.3 نسبة تغطيه السيولة: تهدف هذه السيولة الى تعزيز قدرة المصارف على تكيف مع اضطرابات

السيولة المحتملة ضمن النطاق 30 يوم عمل ويعني ذلك احتفاظ المصرف بأصول سائلة، ودرجت كمعيار احترازي منذ 1 جانفي 2015 .

2.3 صافي نسبة التمويل المستقرة: الى جانب السيولة قصيرة, يغطي إطار عمل بازل 3 أيضا شرط لسيول على المدى الطويل وتسا بنسبة صافي التمويل المستقر والتي تقارن بين الموارد المالية المستقرة للبنوك مع احتياجاتها المالية المستقرة, بما في ذلك البنود خارج الميزانية, وتم اخضاع هذه النسبة لقدرة مراقبة, ثم تقديمها كمعيار من 2018.

4. ادارة المخاطر والإشراف عليها وانضباط السوق:

لقد كشفت الأزمة المالية 2008 على ضعف الجهاز المصرفي في تطبيق مبادئ الحكومة المصرفية وكذلك على ضعف تطبيق بازل 2 من قبل بنوك لهذا جاءت اتفاقية بازل 3 لمعالجة هذه الاختلالات, فسمت إدارة المخاطر وإدارة الحكومة على نطاق البنك بما في ذلك المخاطر خارج الميزانية وأنشأت التوريق, وممارسة أعادت التقييم واختبار الضغط إدارة الشركات, كما ألزمت لجنة البنوك في إطار توصياتها الجديد بضرورة الإفصاح عن العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة, كما تنشر عبر موقعها الإلكتروني كل الخصائص الخاصة بالأدوات التي تدخل في تكوين الأموال خاصة إضافة الى إجبارها على الإفصاح اليومي و التدقيق الواضح حتى يسمح للمتعاملين في الأسواق بإجراء تقييم قيق وملائم للممارسات البنوك.

5. طريقة الانتقال لنظام الجديد بازل 3:

لقد منحت لجنة البنوك حتى عام 2019 لتطبيق هذه المعايير الكلية المقترحة في بازل 3 وطبقت على مراحل ابتداء من عام 2013, كما وجب على البنوك الى رفع أموال الاحتياط الى نسبة 4,5% خلال 2015 حيث رفعت بنسبة إضافية تبلغ 2,5% بحلول 2019.

خاتمة

ختاماً يمكن القول أن إدارة المخاطر البنكية لمت تعد خياراً بل أصبحت ركيزة أساسية لضمان استقرار النظام المصرفي و استدامته وقد جاء تطور الأطار التنظيمي من خلال مقررات بازل3 استجابة لشغرات التي كشفتها الأزمات المالية حيث عززت هذه المقررات متطلبات رأس المال وضبطت مستويات السيولة وسعت الى تقليل المخاطر النظامية مما ساهم في بناء قطاع مصرفي أكثر صلابة

ورغم ان هذه الإصلاحات ساهمت في تقوية المصارف لمواجهة الصدمات الا أن التطبيق الفعلي لا يزال يواجه تحديات, خاصة في البيئات الاقتصادية غير مستقرة, ومن هنا فإن نجاح إدارة المخاطر البنكية وفق بازل3 مرهون بمدى تكيف البنوك مع هذه البنوك مع ضرورة تحقيق توازن بين الامتثال لضوابط الرقابية وضمان نمو و الاستدامة المالية.

قائمة المراجع:

- 1- طارق عبد العلي حماد, إدارة المخاطر , أفراد إدارات, شركات, بنوك, الدار الجامعية الاسكندرية, مصر, 2003.
- 2- حياة نجار, إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل, دراسة واقع البنوك العمومية الجزائرية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة فرحات عباس, الجزائر, 2013, 2014, ص 48
- 3- خالد أحمد علي, فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال, دار الفكر الجامعي, الإسكندرية, مصر, 2019 .
- 4- محمد زرقون, حمزة طيبي, نحو إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية, وفق معايير لجنة بازل, جامعة قاصدي مرباح بورقلة . الجزائر. 2008.
- 5- صادق راشد الشمري, استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية, دار اليازوري لنشر وتوزيع, الأردن, 2013.
- 6- دريد كامل آل الشبيب, إدارة البنوك المعصرة, دار المسيرة , الأردن, الطبعة الاولى, 2012,
- 7- أمينة موسلي, عدوى الأزمة المالية, مكتبة الوفاء, الإسكندرية, مصر, الطبعة الأولى, 2017.
- 8- حروفش سهام, صحراوي إيمان, دور الاساليب الحديثة لإدارة المخاطر المصرفية للبنوك في تخفيف من حدة الازمة المالية الحالية, الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية و الدولية والحوكمة العلمية, ص 2, 3

المواقع الالكترونية:

1- [http:// www ,aleqt , com/2012/04/17 article_ 647924](http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647924). Henl ,

يوم 2 مارس 2025 , على لساعة 21: 46